

Distr.: General
21 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة السابعة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

جلسة الاستماع المعقودة مع المجتمع المدني

تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الثانية

مواجهة الأزمات العالمية: مسالك جديدة للتنمية

مقدمة

١- عقدت ندوة الأونكتاد العامة الثانية، التي نُظمت بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية ومع شركاء آخرين، في جنيف يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠١٠. وناقشت الندوة الآثار الطويلة الأمد للأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين بغرض استكشاف مسالك جديدة للتنمية استناداً إلى الفرضية القائلة بأن معالجة الأزمات العالمية تكون بطرح أفكار جديدة ونُهج جديدة.

٢- وحضر هذه المناسبة أكثر من ٣٠٠ ممثل من مختلف أنحاء العالم، كان من بينهم مفكرون كبار يمثلون المجتمع المدني والقطاع الخاص وهيئات تشريعية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، لبحث أكبر التحديات المترابطة التي تواجه البلدان النامية في سياق الأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين وإجراء حوارات بشأنها، ولاستكشاف وبلورة مسالك إنمائية أكثر شمولاً واستدامة.

أولاً - الجلسة العامة الأولى*

ألف - الافتتاح

٣- قال السيد جان فيدير (لكسمبرغ)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، لدى افتتاح الندوة، إن هذه الندوة يتوقع أن تفضي إلى أفكار ملموسة وعملية تتيح الانتقال إلى مسالك إنمائية جديدة، واستخلاص دروس من الأزمات المالية والغذائية والمناخية وفي مجال الطاقة. ولدى تحديد هذه المسالك الإنمائية ووضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من المهم أن يكون للدولة دور رئيسي في مجالات التنمية والتمويل وبناء القدرات الإنتاجية، علماً بأن هذا المجال الأخير يكتسي أهمية حيوية من أجل إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل.

٤- وقال الأمين العام للأونكتاد، السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، في ملاحظاته الافتتاحية، إن العالم، وبعد عام واحد من اندلاع الأزمة المالية، لم يتقدم كثيراً نحو نهج أكثر شمولاً للحوكمة العالمية. وأضاف قائلاً إن مجموعة العشرين لا تمثل شعوب وبلدان العالم بأسره؛ ولكي يكون النظام المتعدد الأطراف شاملاً بحق، يتعين أن يقوم على مجموعة البلدان الـ ١٩٢. ومضى السيد بانيتشباكدي يقول إن الأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة التي تملك الشرعية اللازمة لتمثيل رغبات واحتياجات المجتمع العالمي، وبالتالي ينبغي أن تُشرك على نطاق أوسع في القرارات المتعلقة بالإصلاح البنوي للنظام الاقتصادي العالمي. وشدد على أن استقرار النظام المالي الدولي مستقبلاً والرخاء الذي يمكن أن يساهم هذا النظام في تحقيقه، يتوقف على مشاركة جميع البلدان في عمليات اتخاذ القرارات والرصد والتنظيم.

٥- وقال إنه من المستحيل تقريباً تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والسبب في ذلك يرجع جزئياً إلى أن هذه الأهداف تركز على تمويل الثغرات المالية بدلاً من التركيز على السبل الكفيلة بتحقيق التحولات الاقتصادية المطلوبة لكفالة الاستدامة على المدى البعيد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اتخذت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول نظرة قطاعية للمشاكل الإنمائية بدلاً من اتخاذ نهج شامل ومتكامل أو شمولي؛ ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج مختلة وظيفياً. وينبغي إدماج الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن استراتيجية أوسع للتنمية الاقتصادية، لأن التركيز على أهداف بعينها من الأهداف الإنمائية للألفية بمعزل عن غيرها لن يؤدي إلى تحقيق نتائج مستدامة على الأرجح.

* بالإضافة إلى المائدة المستديرة والجلسات العامة، عقدت أثناء يومي الندوة ثماني جلسات جانبية اشترك في تنظيمها وإدارتها منظمات المجتمع المدني ومنظمات حكومية دولية والأونكتاد. ويمكن الاطلاع على موجز وقائع هذه الجلسات الجانبية على الموقع الشبكي للندوة.

باء - اجتماع المائدة المستديرة

مواجهة الأزمات العالمية: مسالك جديدة للتنمية

٦- بعد هذه الملاحظات الافتتاحية، انتقلت الندوة إلى اجتماع المائدة المستديرة لشخصيات بارزة تناول المواضيع الرئيسية للندوة. وكان هذا الاجتماع متبوعاً بحوار تفاعلي وجلسات جانبية مركزة نوقشت فيها الجوانب الرئيسية للمسالك الإنمائية الجديدة.

٧- وأدار مناقشات اجتماع المائدة المستديرة السيد جوناثان لين، وهو مراسل متخصص في التجارة العالمية وكبير مراسلي وكالة رويترز في جنيف. وكان من بين المتحدثين السيد سوباتشاي بانيتشباكدي؛ والسيد دايفد نابارو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأمن الغذائي والتغذية، فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة والمعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية؛ والسيد أوليفيه دي شوتير، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جنيف؛ والسيدة ماكوتسو ماغدلان سوتيو، رئيسة برلمان جنوب أفريقيا؛ والسيد رحمان سبحان، رئيس مركز الحوار السياسي في بنغلاديش؛ والسيدة آن جيليم، رئيسة السياسات والحملات الدولية، المنظمة من أجل العمل الدولي لتقديم المعونة، جنوب أفريقيا.

٨- وإجابة على التساؤل الأول لمدير الجلسة إن كانت الأزمة الراهنة هي أسوأ أزمة على الإطلاق، أو إن كان هناك احتمال نشوب أزمة جديدة، أو هل ستكون هناك أزمة ديون أخرى، اتفقت آراء المشاركين على أن بعض الانتعاش المالي والإحصائي قد ظهر بالفعل إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق على الصعيد البشري بالرغم من صعوبة تقدير الأثر الكلي للأزمة على الفقراء. فقد أخذت المصارف تتعافى مالياً، إلا أنها رغم أن إنقاذها كان على يد القطاع العام إلا أنها راحت تهتم بمصالحها الخاصة بها ولم تهتم بالاستثمار في القطاعات المنتجة. وقال المشاركون إن المضاربة لا تزال تشكل مصدراً للقلق. وفي الوقت ذاته، فإن البلدان النامية التي كانت تعاني أصلاً من الأزمة لم تكن تتلقى المعونة التي كانت في حاجة إليها لمواجهة أوضاعها الصعبة، وقد بات يتعين عليها أن تتعلم كيف تصبح سيدة مصيرها.

٩- وذكر المشاركون أن أوروبا على الأقل أخذت تستيقظ من سباتها، وهو ما سيسهل عليها على الأرجح تنفيذ نظام مالي صارم على اعتبار أن الأزمة قد أثبتت أن الأسواق كانت على خطأ. ورأى أحد المتحدثين أن الحل الأفضل لعله يكمن في غلق الأسواق المالية على الفور، لأنها لم تعد تساعد على خلق الثروة. وثمة بديل آخر، سبق أن اقترحه أحد كبار زعماء العالم، هو فصل أجزاء الأسواق التي تنطوي على وظيفة اجتماعية عن تلك الأجزاء التي تغلب عليها لعبة الكازينوهات.

١٠ - والاستجابة لهذه الأزمة المستمرة - التي ينبغي أن يستفاد من الدروس المستخلصة منها - ينبغي النظر في كيفية حسن استخدام الأسواق المالية، وما هي التغييرات البنوية المطلوب إدخالها لتقليل المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها الأسواق في المستقبل. ومما قاله المشاركون أن هيمنة القطاع المالي على أسواق المواد الغذائية عن طريق المضاربة في السلع وتزايد صفقات الأراضي عبر الحدود، كانا السبب في مخاطر كبرى حاقت بالبلدان النامية وفي هشاشة وضعها. ومن شأن كبح المعاملات المالية غير الخاضعة للتنظيم والتشجيع على فرض ضرائب على هروب رؤوس الأموال الذي تغذيه اقتصادات خارجية أن يتيح قدراً أفضل من تعبئة الموارد المحلية وتقليل المخاطرة غير الخاضعة للتنظيم في الاقتصاد.

١١ - وأوصى العديد من المتحدثين أيضاً بتبادل المعلومات الضريبية بصورة تلقائية بين البلدان، والإبلاغ المالي عن كل بلد على حدة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وفرض ضرائب عالمية - مثل الضرائب على الكربون والضرائب على المعاملات المالية - من منطلق أن هذه الخطوات من شأنها أن تعزز الاستدامة في الاقتصاد العالمي وتحرر موارد لتوجيهها للاستثمار الإنتاجي في البلدان ذات الدخل المنخفض. وثمة خيار آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار يتمثل في السماح باستخدام حقوق السحب الخاصة للإقراض الرخيص في الأسواق المالية والحصول على عملات صعبة دون تكبيد المزيد من الديون، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وهناك من طلب أيضاً إدخال إصلاحات على النظام النقدي العالمي لمنع المضاربة على العملات وتشويه التجارة. ولجوء البلدان النامية في الآونة الأخيرة على تكديس احتياطات هائلة لديها إنما يعكس فقدان الثقة بين البلدان، وينبغي مواجهة هذا الوضع بمعالجة الاختلالات العالمية. والمطلوب إيجاد نظام للإنذار المبكر على أن يكون نظاماً "بأنابيب" لكي يستجيب له. وينبغي أن تشمل الاستجابة للأزمة أيضاً مزيداً من التغييرات الهيكلية التي، وإن كانت تقضي على بعض مناصب العمل، من شأنها أن تستحدث وظائف عمل أخرى في أماكن أخرى ومن ثم المساهمة في تحقيق نمو أكثر استدامة.

١٢ - وفيما يتعلق بالأزمة الغذائية، اتفق المشاركون بوجه عام على أنها لم تنته بعد تماماً، ذلك أن عدد الجوعى في مختلف أنحاء العالم يقدر بنحو مليار شخص بالرغم من أن مجموع إنتاج الحبوب في العام الماضي يكاد يكون قياسياً. لقد أدت الأزمة الغذائية والأزمة المالية وانكماش الاقتصاد العالمي إلى ظهور النقائص الهيكلية للعيان لأعداد كبيرة من أصحاب القرار الذين باتوا يقرون الآن بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات فيما يخص الهياكل الأساسية والمعلومات والاستثمار من أجل تعزيز التنمية الريفية وتقليل البطالة المكثفة وتخفيف العبء على المرأة في الأسر المعيشية المزارعة. لقد بات الأمن الغذائي المستقبلي متوقفاً على إقامة شراكات بين صغار المزارعين والحكومات وأوساط الأعمال والمجتمع المدني، وكذلك على الإجراءات المنسقة التي تضطلع بهافرادى البلدان، لا سيما في المناطق الريفية. فالبلدان النامية قد تكون المحفز لتحسين الأمن الغذائي للجميع.

١٣ - وقال بعض المتحدثين إن هناك بعض الخطوات الإيجابية - منها ظهور مبادرات مراعية للبيئة في أفريقيا - تعترضها الآن عراقيل بسبب الحاجة إلى مزيد من الأموال وإلى مزيد من الاستثمارات في الزراعة، وخاصة بالنظر إلى استمرار تدني معدلات الإنتاج في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإجمالاً، تقدر الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية بنحو ٤٤ مليار دولار سنوياً - وهو مبلغ زهيد مقارنة بالإنفاق العسكري. وفي الوقت ذاته، ثمة أحياناً تناقض بين الاستثمار الزراعي والجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. على أن زيادة الإنتاج لا يتنافى بالضرورة مع تنمية شركات زراعية أسرية صغيرة الحجم. وينبغي تنويع الاستثمار في قطاع الزراعة على أن يكون الهدف الأسمى هو توفير منافع عامة كفيلة بتيسير حياة المزارعين الريفيين. ويتحتم فضلاً عن ذلك مواجهة مشكلة "الاستيلاء على الأراضي" - وهي ظاهرة كثيراً ما تكون مقرونة بالاستثمار في الزراعة.

١٤ - وأوصى المشاركون باتباع نهج غير خطي في الزراعة. فينبغي ألا تكتفي استراتيجيات التنمية الزراعية بمجرد هدف إنتاج المزيد من الغذاء؛ بل ينبغي لها أيضاً أن تشجع على زيادة المدخيل في الأرياف، وتقليص الفقر في الأرياف، ونسج صلات مع قطاعات إنتاجية أخرى. وينبغي أن تركز السياسات الزراعية على الزراعة في تخوم المدن وعلى حماية المناطق الحضرية من الصدمات في أسعار المواد الزراعية ومن انعدام الأمن الغذائي، ويكون ذلك على سبيل المثال باستحداث مراكز حضرية أصغر حجماً ليتسنى تلبية الطلب المحلي، والتخلي عن تركيز الإنتاج الغذائي لتحسين قدرة المناطق الحضرية على تحمل التقلبات في الأسعار والعرض.

١٥ - وفيما يتعلق بموضوع تغير المناخ ذي الصلة وارتباطاته بالآزمات المتزامنة في المجالات المالية والغذائية والطاقة، فقد لاحظ العديد من المشاركين أن العالم لا يتصرف كما لو كان تغير المناخ هو أكبر التحديات التي يواجهها، وسيدفع الثمن على تصرفه على هذا النحو. وقد حدث تراجع كبير في الالتزامات بتقديم موارد للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها بحيث لا تفي باحتياجات البلدان النامية. وذكر أن هذه المبالغ - نحو ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٢ و ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ - مبلغ زهيد مقارنة بمبلغ ٨ تريليون دولار المستخدم في البلدان الصناعية في ظرف ١٦ شهراً لإنقاذ مصارفها وإنفاقها العسكري. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة المحفل الوحيد الذي يقود هذه العملية وليس المؤسسات المالية الدولية.

١٦ - وقال العديد من المشاركين إن الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية - الذي يتعلق بجملة أمور منها المساعدة الإنمائية الرسمية والديون ونقل التكنولوجيا والتجارة - قد فشل في تحقيق ما هو منوط به. فضلاً عن ذلك، فإن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتناول القضايا الجنسانية على النحو اللائق. وينبغي أن تعالج المسالك الإنمائية الجديدة المتمثلة في العمالة والحد من الفقر والاستثمار في الزراعة لفائدة صغار المزارعين. ودعا المشاركون إلى نموذج

شامل واجتماعي المنحى، أي نموذج يسعى إلى تصحيح الفجوة المعرفية بين الأغنياء والفقراء. وأكدوا أن الديمقراطية مسألة أساسية لإعادة إعمار الدولة؛ فالنمو وحده لن يكفي.

١٧ - وبذلك مهد اجتماع المائدة المستديرة للجلسات العامة التي أعقبته.

ثانياً - الجلسة العامة الثانية

إعادة التفكير في الحوكمة الاقتصادية العالمية: نحو إصلاح النظامين التجاري والمالي من أجل دعم التنمية

١٨ - أدار مناقشات الجلسة العامة الثانية السيد رام إتواريا، وهو صحفي من جريدة لو تون *Le Temps*، بجنيف. وقدّم للنقاش الذي دار في هذه الجلسة متحدثون هم السيد جومو كوامي سوندارام، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ والسيدة جياتي غوش، أستاذة الاقتصاد، ورئيسة مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، الهند. وقبل فتح مجال النقاش، طلب من السيد بيدرو باييز رئيس اللجنة التقنية الإكوادورية من أجل هيكلية مالية إقليمية جديدة والوزير السابق للتنسيق الاقتصادي في إكوادور، والسيدة نوريا مولينا، مديرة الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، بلجيكا، الإدلاء بآرائهما في الأفكار الأولية المعروضة للنقاش.

١٩ - وناقش المشاركون مسألة معرفة ما إذا كانت الهيكلية العالمية الحالية للحوكمة مناسبة أم أنها تحتاج إلى تدعيم. ولوحظ أن مسألة الحوكمة الاقتصادية العالمية ليست جديدة، ولكن الأزمة الراهنة أكسبتها أهمية أكبر بكثير من ذي قبل. وقيل إن تشكيل مجموعة العشرين كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، بيد أنه إذا كانت مجموعة العشرين تمثل ٦٥ في المائة من سكان العالم فقد تركت ٣٥ في المائة الآخرين بدون صوت يعبر عنهم. ولذلك دعا المشاركون إلى مجموعة الـ ١٩٢، تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢٠ - وذكر أن نظام الحوكمة العالمية القائم قد تجاوز الزمن ومنحاز لمصالح البلدان المتقدمة. فالنظام الحالي للحوكمة العالمية ظل يعاني من مشكلة أساسية منذ زمن إقامته. ففي ذلك الوقت، كانت البلدان المتقدمة تتمتع بفوائد بنيوية والبلدان النامية تعاني من العجز. وقال المشاركون إن الوضع بات الآن مختلفاً اختلافاً جوهرياً. فقد انعكس اتجاه تدفقات رؤوس الأموال، من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. وارتفعت تكلفة الأموال، وظهرت أسباب جديدة للتقلبات. وزاد المشاركون على ذلك بالقول إن تحرير تدفقات رؤوس الأموال لم يساهم في تحقيق التنمية، بل أدى بالأحرى إلى إحداث فقاعات في قيمة الأصول وإلى استثمارات مفرطة في بعض الاقتصادات، في حين أن ارتفاع تكلفة العقم المالي أبطلت

مفعول بعض المنافع المحتملة للتحرير المالي. وذكر أن الأزمة بينت أن الاختلالات العالمية لن تستمر إلى الأبد.

٢١- ولاحظ أحد المتحدثين أن النظام الحالي هو، في بعض جوانبه، عبارة عن "ديكتاتورية القطاع المالي" الذي لم يسمح للبلدان النامية بإدارة حالات العجز التجاري لديها، خلافاً لما حدث بالنسبة للبلدان المتقدمة في منطقة اليورو مثلاً. وراحت البلدان النامية تخزن احتياطياتها من العملات الأجنبية لكي تحتمي من هروب الرساميل ومن تقلبات الأسواق بتكلفة عالية للإجراء البديل. ولم تستثمر الفوائض في تحسين الطاقة الإنتاجية. وكان يتعين على البلدان النامية أن تعيد النظر هي الأخرى في بنيتها المالية الداخلية التي كانت تركز على النمو القائم على التصدير على حساب النمو الذي تحفزه الأجور والاستهلاك المحلي. وكانت هذه الاستراتيجية في جوهرها فاشلة.

٢٢- وقال المشاركون إن الطلب من الولايات المتحدة وأوروبا غير قابل للاستدامة، وبالتالي ينبغي للبلدان النامية إعادة التوازن إلى استراتيجيات النمو لديها مع التركيز على الطلب المحلي والإقليمي. وينبغي للبلدان النامية فضلاً عن ذلك أن تنظر في اعتماد استراتيجيات النمو التي تمكنها من أن تتيح للميارات من سكانها فرصاً للعمل وأجوراً لائقة وفرصاً لتعليم أبنائهم ومستقبلاً زاهراً.

٢٣- واتفق المشاركون على أن اتساع الهوة بين القدرات التي تتمتع بها بلدان الشمال، حيث تجاوزت قيمة صفقات إنقاذ نظمها المالية ١,٥ تريليون دولار، والقدرات الضعيفة للغاية في مجال وضع السياسات لدى بلدان الجنوب، لا بد من معالجتها على الفور. ولوحظ أن من الضروري إتاحة هامش أوسع للحركة في مجال السياسات، لا سيما لأقل البلدان نمواً التي كانت عاجزة على اتباع نفس نوع السياسات التي كانت تتبعها البلدان المتقدمة. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الأزمة الراهنة حيث اعتمدت بلدان الشمال سياسات لمواجهة التقلبات الدورية بينما عجزت بلدان الجنوب عن ذلك في كثير من الأحيان.

٢٤- ورأى بعض المشاركين أن الأزمة أتاحت الفرصة لإصلاح نظام الحوكمة العالمية. وينبغي أن يكون هذا الإصلاح متوافقاً مع المبادئ والأفكار الأصلية التي قامت عليها مؤسسات بريتون وودز، بما يشمل السعي لتحقيق التنمية وإعادة الإعمار والعمالة الكاملة وبناء القدرات الإنتاجية وعدم المعاملة بالمثل، بدلاً من الاهتمام فقط بالمسائل النقدية والمالية، كما كان عليه الحال.

٢٥- ويحتاج الاقتصاد العالمي إلى قدر أكبر من التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي من أجل تخفيف وطأة الاختلالات العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي، على غرار ما اقترحه أطراف فاعلة عدة، كالمستشارة الألمانية، السيدة أنجيلا ميركل، أو لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي (لجنة ستيغليتز). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيجاد آلية استشارية في مجال الاقتصاد الكلي،

ما دام العمل الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي غير كاف ولا يقدم تلك المشورة التي تحتاج إليها البلدان النامية. وينبغي أن تضع هذه الآلية الاستشارية مسألة تحقيق التنمية في صلب اهتمامها لدى وضع السياسات، بدلاً من التركيز الضيق، على غرار ما يفعل صندوق النقد الدولي، على التضخم والعجز المالي.

٢٦- وذكر أنه بمجرد أن توفرت بيانات أشارت إلى إمكانية العودة إلى الانتعاش، عاد المتعاملين الماليين إلى ما كانوا عليه كما أن شيئاً لم يحدث. وقد أحدث ذلك شعوراً بفقدان "فرصة بريتون وودز"، أي ضياع فرصة تنفيذ سياسات إصلاحية. وفي الواقع، فإن روح بريتون وودز قد فقدت قبل ذلك، وتحديدًا عند نهاية نظام بريتون وودز في عام ١٩٧١. ومنذ ذلك الحين، وعلى مدى أربعة عقود تقريباً، أدى تحرير حسابات رأس المال والتدفقات المالية الناشئة عن هذا التحرير إلى إحداث أضرار بالبلدان النامية.

٢٧- ويتطلب بعث "روح بريتون وودز" مزيداً من التنسيق بين البلدان، وهامشاً أكبر للحركة لوضع قواعد متعلقة، أو بعبارة مختصرة وضع نظام مالي أفضل وأكثر عدلاً. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تركز الأمم المتحدة اهتمامها على خمس قضايا أساسية هي: (أ) تعزيز القدرات على تحمل الديون؛ (ب) والتعاون الضريبي بصورة أفضل؛ (ج) وإنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي، لتحقيق ريادة عالمية بدلاً من ريادة مقتصرة على مجموعة العشرين؛ (د) وإيجاد آلية استشارية في مجال الاقتصاد الكلي لمواجهة التحديات وتناول الأولويات على صعيد السياسات؛ (هـ) وإبرام اتفاق بيني عالمي جديد كفيل بتوفير حوافز للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ولإنتاج الأغذية بالكمية الكافية.

٢٨- والسؤال الذي ظل مطروحاً هو: هل من سبيل لإصلاح مؤسسات بريتون وودز على نحو مجد أم لا. فإما أن يكون بالإمكان إصلاح صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وفقاً للأفكار الأصلية التي قامت عليها مؤسسات بريتون وودز بحيث تكون البلدان الدائنة والبلدان المدينة ممثلة، وإما أن تبحث البلدان النامية عن ترتيبات بديلة.

٢٩- وقد تكون المبادرات المالية والنقدية الإقليمية سبباً للحكومات كي تستعيد بعضاً من هامش الحركة المفقود. ففي حالة أمريكا اللاتينية، ثمة مجموعة من البلدان بصدد إنشاء إطار تعاوني إقليمي في المجالين المالي والنقدي قيل إنه لن يفرز قيوداً مالية ونقدية أكثر صرامة من قبيل تلك القيود الملازمة لتجربة منطقة اليورو. فبدلاً من ذلك، يمكن للدعائم الثلاث التي تتكون من مصرف إثمائي إقليمي، وصندوق احتياطي مشترك، ونظام المقاصة الإقليمية للمدفوعات يقوم على عملة جديدة (تتعايش وتدعم العملات الوطنية)، أن تساعد على حماية الاقتصادات الوطنية من أوهام الأسواق المالية العالمية، وفي الوقت نفسه تمكين السياسات العامة من توجيه القطاع المالي على نحو أفضل نحو دعم المبادرات المحلية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية ونحو تحقيق أهداف العمالة الكاملة.

٣٠- لقد عان الكثير من البلدان النامية، وكذلك بعض البلدان المتقدمة، من وطأة الديون. وفي هذه المرة، لم يكن مركز وطأة أزمة الديون السيادية في آسيا ولا في أفريقيا ولا في أمريكا اللاتينية، بل في البلدان المتقدمة. وقد حذر مصرف التسويات الدولية من أن أزمة الديون السيادية قد بلغت "نقطة الغليان". وحذر بعض الاقتصاديين أيضاً من أن ما يحدث في اليونان ما هو إلا قمة جبل الجليد على اعتبار أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي وغير ذلك من المؤشرات في بعض البلدان المتقدمة خارج منطقة اليورو مماثلة لما هي عليه في اليونان إن لم تكن أسوأ، وأن مرحلة أخرى من الأزمة المالية العالمية قد بدأت.

٣١- ثم إن مقارنة مشاكل المديونية لدى البلدان المتقدمة مع مشاكل المديونية لدى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، هو من قبيل مقارنة ملاكمي الوزن الثقيل بملاكمي الوزن الخفيف: فهناك اختلافات هائلة في قدرات كل منها في مجال خدمة الديون، كما أن مستويات التسامح في الدين لدى كل منهما متفاوتة تفاوتاً كبيراً جداً.

٣٢- لقد أثبتت بعض البلدان النامية، رغم تأثرها سلباً، أنها قادرة نسبياً على تحمل وطأة الديون، في حين أصيبت دول أخرى إصابة موحجة. وقد أطلقت في مؤتمر عقده البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ نكتة تدعو إلى الرثاء تقول "الكل تأثر بالأزمة المالية باستثناء الجهات المسؤولة عن إدارة الديون".

٣٣- ووفقاً لورقة صدرت عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، هناك من بين البلدان منخفضة الدخل، ١١ بلداً مثقلاً بالديون (أضيف بلدان آخرون مقارنة بعام ٢٠٠٩) و١٦ بلداً معرضاً بشدة لأن يكون مثقلاً بالديون؛ وقيل إن بعض البلدان الكاريبية الصغيرة متوسطة الدخل باتت على شفى الإفلاس. ولوحظ أن المستقبل قاتم سواء بسواء، لأنه عندما تبدأ الاقتصاديات المتقدمة في ترتيب بيوتها المالية وتخبو آثار السياسات التحفيزية، فستتسع رقعة الانعكاسات السلبية أكثر لتطال البلدان النامية عن طريق التجارة والتحويلات والقنوات الأخرى.

٣٤- ولاحظ المتحدثون أن الأونكتاد الثاني عشر قد أوكل إلى الأمانة مهمة وضع توصيات سياسية في مجال الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والتي اشتركت في المفاوضات بشأنها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قد عدت النقاط التالية: (أ) تعليق تسديد الديون، كملاذ أخير في أوقات الطوارئ والكوارث؛ (ب) العمل مع الشركاء في التنمية لاستكشاف جدوى إيجاد إطار مهيكّل على نحو أفضل للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية؛ (ج) العمل، في الفترة الفاصلة بين هذا الإجراء وذاك، على وضع مجموعة مبادئ توجيهية لتشجيع الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول من أجل إحداث تغيير سلوكي والحد من اللامبالاة والإقراض والاقتراض غير المسؤول، بغية تقليص احتمالات

حدوث أزمات ناجمة عن الديون (بدأ الأونكتاد في تنفيذ هذا المشروع في عام ٢٠٠٩)؛
(د) الوفاء بالالتزامات والتعهدات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٥- ولا تزال الأزمة الغذائية قائمة رغم أن أسعار الأغذية قد تراجعت بعض الشيء عن الأسعار العالية التي سُجّلت في عام ٢٠٠٨. ولكن بعد سنتين من ذلك، اشتدت حدة الأزمة الغذائية بسبب الأزمة المالية. فقد تسبب التقلبات الحاصلة في سوق السلع الأساسية في ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٠ في المائة. وقد أدى هيمنة العمليات المالية على أسعار الأغذية والسلع الأساسية إلى تحويلها إلى أدوات للمضاربة المالية، ولم تعد الأسعار تعكس ظروف العرض والطلب. ومن ذلك على سبيل المثال أن أكبر إنتاج للحبوب في التاريخ تحقق في العام الماضي، ومع ذلك ظلت أسعار البذور عالية. ويقال إن هناك ست شركات/منظمات كبرى تتحكم ليس في سوق البذور فحسب، بل تتحكم أيضاً في النخبين، والمصارف، إلخ. ويشكل ذلك تحدياً أمام الحوكمة العالمية في المجال الزراعي. ولا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في تنظيم ومراقبة أسواق العقود السلعية الآجلة. وذكّر أن للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، دور يقوم به في أي إصلاح للحوكمة العالمية.

٣٦- وناقش المشاركون أيضاً المسائل التالية:

(أ) **تدعيم الوضع المالي:** إن الدعوة التي أطلقها مؤخراً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تدعيم الوضع المالي دعوة سابقة لأوانها. فلو توقف الدعم المالي قبل الأوان، لازدادت إمكانية حدوث هبوط مزدوجة (كساد ثان). وأي زيادة في رأس مال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ينبغي ألا تذهب إلى البرامج الهيكلية المشروطة على الطريقة القديمة بما أنها تنطوي من أساسها على آثار مثبطة للتنمية؛

(ب) **آليات التمويل المبتكرة:** من بين آليات التمويل المبتكرة، يجدر بحث إمكانية اعتماد ضريبة على المعاملات المالية يمكن أن تدر أكثر من ١٠٠ مليار دولار، وهو المبلغ الذي يمكن استخدامه لتمويل التنمية والذي من شأنه أيضاً أن يكبح التقلبات المالية؛

(ج) **مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية:** لقد ذكر أن مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية "لم يكن فيها الكثير من التنمية"، بل وكانت أقل من ذلك في المفاوضات من أجل اتفاقات التجارة الحرة. وإجمالاً، هناك شعور بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف الحالي لا يتلاءم تماماً ومصالح البلدان النامية؛

(د) **دور أقل البلدان نمواً في الحوكمة العالمية:** لا بد أن يكون لأقل البلدان نمواً مقعد حول الطاولة التي تناقش فيها القضايا المالية. لقد اُهمرت المساعدات الخاصة، ولم تحقق المساعدة الإنمائية الرسمية الأهداف المرسومة في مؤتمر قمة غلينيغلز. فمشاكل أقل البلدان نمواً لا يمكن إلا أن تزداد سوءاً مع افتقار هذه البلدان إلى التمويل؛

(هـ) **تنويع اقتصادات أقل البلدان نمواً:** ويتطلب ذلك سياسات جيدة في مجال الاقتصاد الكلي ومؤسسات جيدة. وينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي بعين الاعتبار صراحة مصالح أقل البلدان نمواً وينبغي أن يتيح لها فرص الحصول على التمويل لكونها مستبعدة من الأسواق الدولية؛

(و) **دور أفريقيا على الساحة العالمية:** ويتعلق الأمر أساساً بإصلاح مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات. فالبلدان القوية تريد الحفاظ على الوضع الراهن، في حين تسعى أفريقيا إلى تعزيز سلطتها التفاوضية.

ثالثاً - الجلسة العامة الثالثة

استراتيجيات إنمائية بديلة: نحو مسالك إنمائية أكثر شمولاً واستدامة

٣٧- أدارت مناقشات هذه الجلسة السيدة آن جيلما، رئيسة السياسات والحمالات الدولية، المنظمة من أجل العمل الدولي لتقديم المعونة، جنوب أفريقيا. وكان من بين المتحدثين السيد ريتشارد كوزول - رايت من الأونكتاد؛ والسيد محمدي سيسوخو، رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين لغرب أفريقيا، السنغال؛ والسيد بيراج باتنايك، كبير المستشارين بمكتب المفوضين لدى المحكمة العليا، الهند؛ والسيد براديب ميهتا، الأمين العام للجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين، الهند.

٣٨- واتفق المشاركون على أن موجات الأزمات الأخيرة أبرزت الحاجة إلى الإعراض عن المقولة التقليدية التي قامت على أساس معتقد راسخ هو ضرورة إطلاق العنان لحرية الأسواق. فتنحصر الاقتصاد، إلى جانب عناصره المصاحبة له من خصخصة واستقرار الأسواق وانحسار دور الدولة والانفتاح التجاري، مسائل باتت تهيمن على التفكير الإنمائي، مدعومة بإطار تحليلي معقد للغاية فضلاً عن اعتبار تدخل الدولة عائقاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة. بيد أن تحرير الاقتصاد لم يفضّل في تحقيق المرجو منه فحسب، بل فاقم أيضاً من حدة الأزمات. ولا يمكن تحقيق التنمية بافتراض أن الأسواق ستعمل عملها بفاعلية. فبإمكان الأسواق أن تفشل، وقد فشلت بالفعل، كما يتبين من الأزميتين الاقتصادية والمالية العالميتين الأخيرتين.

٣٩- ولوحظ أن النمو الاقتصادي في البلدان الغنية قد نشأ تاريخياً ليس من حرية التجارة الدولية دون قيود، وإنما من سياسات تصنيع صيغت عن وعي وتشكلت عنها تدريجياً هياكل اقتصادية معينة. ولعبت الدولة دوراً حاسماً في دعم عملية التصنيع هذه. وقد أحدثت هذه السياسات أوجه تآزر دينامية أفادت المقصد المزدوج منها والمتمثل في دعم قدرات الاقتصاد الإنتاجية وإحراز تقدم في القضايا الاجتماعية.

٤٠ - وتكمن نقطة البداية لتحسين القدرات الإنتاجية في استهداف القطاعات التي تنطوي على إمكانات سوقية قوية مع الاستثمار في الموارد البشرية وفي البنيات التحتية الأساسية المطلوبة. وسيكون من الصعب تنفيذ استراتيجيات إنمائية بديلة دون إصلاح الهيكلة الدولية القائمة، الأمر الذي يتطلب مواجهة جملة من التحديات منها إعادة تصور مفهوم المنفعة العامة الدولية. لقد بات "الاتفاق العالمي الجديد" ضرورياً للتصدي للترابط القائم بين التحديات التي تتجاوز الولاية القضائية لفرادى الدول. فإحداث تحول كبير في الهيكلة الاقتصادية الدولية هو وحده الكفيل بخلق نظام عالمي أعدل وأكثر شمولاً وديمقراطية.

٤١ - فالسياسات العملية المنحى، لا سيما تلك الموجهة لإنشاء قدرات صناعية، أساسية للتنمية المستدامة. وثمة حاجة لإعطاء "دفعة قوية"، عن طريق ضخ استثمارات على نطاق واسع، مع التركيز على الاستثمار العام؛ ثم إن هناك دعوة للأخذ بمجزمة سياسات متكاملة وشاملة كفيلة بأن تعالج على نحو شمولي القيود التي تعترض التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعاد تركيز برنامج العمل الإنمائي على الاستراتيجيات الوطنية الأكثر شمولاً بغية تقليص أوجه التفاوت داخل البلدان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق نظم ضريبية أكثر تقدمية وبتوسيع ترتيبات الرعاية الاجتماعية. وهذا النهج العملي يستدعي إطاراً مواتياً على الصعيد الدولي ولا يفضي إلى تقييد "الحيز السياسي" على الصعيد المحلي. لقد برزت بوضوح أيضاً مسألة "الانسجام على صعيد السياسات"؛ فالسياسات على صعيد القطاعات وعلى مختلف المستويات ينبغي أن يعزز بعضها بعضاً.

٤٢ - وتحدث المشاركون بإسهاب في القيود الهيكلية التي تعوق القدرة على تنفيذ استراتيجيات إنمائية بديلة في البلدان النامية. ووجه الاهتمام إلى "الافتقار الشديد إلى التمويل"، لا سيما في أقل البلدان نمواً. ولواجهة ركود تدفقات المعونة، وارتفاع أعباء الدين، وضيق القواعد الضريبية، وتقلب الأسعار وأسعار الصرف، هناك حاجة ملحة لتعبئة موارد جديدة لتحقيق التنمية على الصعيدين المحلي والدولي معاً. وعدّد المشاركون بعض الأدوات المبتكرة في سبيل ذلك منها: المخططات المختلطة، كالجمع بين أدوات المنح والقروض؛ والامتيازات، بما فيها مخططات البناء والتشغيل والنقل؛ وعمليات مقايضة الديون بالأصول ومقايضة الديون بالبيئة؛ وزيادة مواءمة المعونة مع السياسات الصناعية المحلية، بما في ذلك عن طريق دعم الموازنة ودعم السياسات القطاعية؛ وتحسين فرص الحصول على الائتمان بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة المصارف على تقدير المخاطر.

٤٣ - وشدد بعض المتحدثين على الحاجة إلى زيادة التركيز على أقطاب النمو النظيف، قائلين إنها تفيد في تحقيق الغرض المزدوج المنشود المتمثل في دعم التصنيع والتصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ. ودُكر أن حوكمة استعراض التجارة والبيئة ٢٠١٠/٢٠٠٩ أوصت البلدان النامية بضرورة التركيز على ثلاثة أقطاب هي: (أ) الكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ب) والزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة العضوية؛ (ج) وتكنولوجيات الطاقة المتجددة. وبإمكان هذه الأقطاب أن تحدث آثاراً جانبية إيجابية، ولكن لكي يتسنى إعمال هذه الأقطاب فإن الأمر يتطلب إيجاد حوافز اقتصادية والتخلص من الحوافز الضارة، فضلاً عن التحلي بالريادة والالتزام السياسي، والتمتع بقدرات بشرية وتجارية وتكنولوجية. بيد أنه جرى التسليم أيضاً بأنه يمكن المقايضة بين الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر.

٤٤ - وكانت القضايا المؤسسية وقضايا الحوكمة محط اهتمام خاص، إذ يمكن فيها استخلاص دروس مهمة من الابتكارات على الصعيد الوطني. وتحدث العديد من المتحدثين عن دولة متقاعسة معزولة عن مواطنيها وعن مشاكلهم اليومية. والأمر الرئيسي الذي يتسم به هذا الوضع هو اعتماد الحكومات على المعونة، وهو ما جعلها مسؤولة أمام الجهات المانحة الغربية وأمام مؤسسات بریتون وودز. فنظم الرصد والتقييم يصممها المانحون، أما المواطنون فيجهلون كل شيء عن طرق صرف المعونة الإنمائية الرسمية وعما حققته من نتائج. وأثار بعض المشاركين من أفريقيا بشدة مسألة المسؤولية، مشيرين إلى ما يتصور من إخفاق راسمي السياسات في تنفيذ سياسات كفيلة بتلبية الاحتياجات المحلية، لا سيما في مجال الأمن الغذائي. وجرى التسليم بأن ثمة حاجة لاستعادة الثقة فيما بين الحكومات والشعوب من خلال تحسين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في رسم السياسات، وكذلك في رصد تنفيذ السياسات.

٤٥ - ونالت مسألة الأمن الغذائي اهتماماً بارزاً في المناقشات. فبالرغم من وفرة الموارد من حيث الأراضي والمياه واليد العاملة، لا تزال الجماعة تهدد أرواح شرائح عريضة من السكان. وقد أخذت بعض منظمات المجتمع المدني على عاتقها ممارسة الضغط على الحكومات لحملها على التحرك وذلك بإعطاء الأولوية لإعمال الحق في الغذاء. ويسري هذا الحال على الهند حيث كُرس الحق في الغذاء في شكل التزام قانوني يمكن التقاضي بشأنه أمام المحاكم. ومنذ ذلك الحين، باتت الدولة تستثمر بكثافة لضمان إعمال الحق في الغذاء، حيث رصدت ميزانية فاقت في المجموع ١٠ مليارات دولار ونفذت برنامجاً شاملاً شارك فيه أكثر من ٢٠٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني.

٤٦ - وبالإشارة إلى أفريقيا، شدد المشاركون على أن الأسباب الدفينة وراء الأزمة الغذائية الأخيرة هي مخلفات الاستراتيجيات الإنمائية الموجهة للتصدير، التي عجلت بالانتقال من إنتاج المواد الغذائية الأساسية لتلبية الاحتياجات المحلية إلى إنتاج المحاصيل التجارية الموجهة للتصدير، مقرونة بنقص الاستثمار في المناطق الزراعية لفترات طويلة. وثمة حاجة لإعادة التركيز على إنتاج المواد الغذائية الأساسية وعلى الاكتفاء الذاتي الغذائي، إلا أن هذا يعني استثناء السياسات المرتبطة بالأمن الغذائي من المفاوضات التجارية الجارية. وجرى توجيه الاهتمام أيضاً إلى المبادرات في مجال مشتريات القطاع العام. وقد تمكنت الهند من تقليص درجة تعرضها للأزمة الغذائية العالمية، نظراً لأن الحكومة هي أكبر مشتر للأغذية وأكبر مقدم

للأغذية المدعومة للفقراء. وتكتسي التنمية الزراعية أهمية حاسمة من أجل تحسين ظروف الأمن الغذائي، وإطلاق عجلة التصنيع، وإقامة علاقات الثقة بين الدولة والمجتمع.

٤٧- وأعرب بعض المتحدثين عن اختلافهم مع فكرة "الاستراتيجيات الإنمائية البديلة"، مشيرين إلى أن إقحام هذه الفكرة لن يؤدي سوى إلى تكبيل الحوار وجعله يقتصر على تناول الموضوع من زاوية الدولة مقابل الأسواق فحسب. وينبغي أن ينصب التركيز على وضع "سياسات واقعية" تسمح بالمزيد من "الاختبار". ومع ذلك، شدد آخرون على الانتقال في اتجاه الأخذ بنهج تنموي يقوم على حقوق الإنسان، كسبيل لاستيعاب الروابط القائمة بين مسائل السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتضاربة.

٤٨- وقد أثارت القائمة الطويلة للمسائل التي يتعين تناولها الحاجة إلى تحديد تسلسلها وترتيبها حسب أولويتها. وثمة من دافع بشدة من أجل إعطاء الأولوية للأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي، لما تنطويان عليه هاتان المسألتان من اعتبارات تتعلق بكرامة الإنسان وهويته، ولكونهما تكتسيان أهمية قصوى. ومن شأن الأخذ بسياسات فعالة في مجال الأمن الغذائي أن يساهم أيضاً في استعادة ثقة الجمهور في الحكومات. وفي الأخير، لوحظ أن هذه المسألة برمتها لن تكون مطروحة إذا ما أشرك الناس في عمليات اتخاذ القرارات: فمتى كان الناس معنيين كانت المسائل التي تعكس احتياجاتهم ضمن الأولويات.

رابعاً - الجلسة العامة الرابعة

الجلسة الختامية

٤٩- ترأس الجلسة الختامية السيد جان فيدير، رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة. وأدلت السيدة ماري روبنسون، رئيسة منظمة "إعمال الحقوق: مبادرة العولمة الأخلاقية"، والرئيسة السابقة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بالكلمة الرئيسية في هذه الجلسة. وعقب الكلمة الختامية، قدم السيد ديبيريا باتاتشاريا، المستشار الخاص بشأن أقل البلدان نمواً، بالأمم المتحدة، ملخصاً لمناقشات الندوة. وبعدها قدم السيد جان فيدير والسيد بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الملاحظات الختامية للندوة.

٥٠- وذكرت السيدة ماري روبنسون، في بداية كلمتها، بأحداث الأشهر الإثني عشر الأخيرة، حيث تراجعت خلالها التجارة العالمية تراجعاً حاداً وكان العالم على حافة الكساد. وقالت إنه إذا كان هناك انتعاش هش قد بدأ، فإن التركيز المطلوب على "السكان الذين كانوا في صدارة المتأثرين بهذه الأزمات" لا يزال مفقوداً. ثم إن إخفاق العديد من البلدان في إحراز تقدم في معالجة مشاكل عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي المستحكمة إنما يعني أن من هم أكثر حرماناً سيستمرون في مواجهة الفقر. وكنتيجة لذلك، سوف لن تحقق بلدان كثيرة

الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتبعاً لذلك، يتعين إيجاد السبل لحمل الحكومات على التقيد بالتزاماتها التي أخذتها على نفسها بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وفي برنامج عمل أكرأ.

٥١- وشددت السيدة روبنسون على ضرورة بحث السياسات الإنمائية الكفيلة بالاستجابة للاضطراب الاقتصادي العالمي، ولانعدام الأمن الغذائي، ولتغير المناخ. ويحتاج الأمر إلى التركيز بقدر أكبر على ما يشكل بحق تنمية مستدامة، كما أن هناك حاجة للتصدي لعدم المساواة، ووضع حد للتمييز والإقصاء، وتعزيز المشاركة المحدية في صناعة القرارات في مجال التنمية لتشمل جميع الأطراف صاحبة المصلحة. وذكرت السيدة روبنسون أن السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار في حاجة لأن تعكس توجهاً نحو تمكين الفقراء، وأن العمل الذي اضطلعت به لجنة التمكين القانوني للفقراء أشار إلى أن الطريق إلى هذا التمكين يتم من خلال أربع دعائم هي: إتاحة سبل الوصول إلى القضاء، وإعمال حقوق العمل، والحقوق في الأرض، والحقوق في الأعمال التجارية.

٥٢- ووجهت السيدة روبنسون الانتباه إلى أهمية النساء والفتيات في التنمية، وإلى أهمية النساء في القطاع غير الرسمي. فإعطاء صوت للهيئات التي تعنى بشؤون المرأة في عملية التنمية يعد عاملاً رئيسياً لإحراز إنجازات هامة على صعيد الأهداف الإنمائية كافة. بيد أن هناك الكثير من الأمثلة على استمرار التمييز ضد المرأة. فالكثير من البلدان تبخس المرأة قيمتها في المجتمع رغم ما للمرأة من قوة من أجل إحداث تغيير مفيد في المجتمع. وذكرت السيدة روبنسون أن التغييرات الإيجابية يمكن أن تتبع عندما تكون حقوق النساء والفتيات مكفولة في المجتمع.

٥٣- وشددت السيدة روبنسون على أن المسألة مهمة للغاية لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويجب على البلدان المتقدمة أن تفي بوعودها في مجال المعونة، وينبغي تحميل الحكومات المسؤولية عن وضع وإنفاذ ميزانيات تدعم الأولويات الإنمائية. وإن تحميل جميع الحكومات المسؤولية سيعني أن مبلغ الـ ٢٠ مليار دولار الذي وعد به لدعم الزراعة سيتجسد في أرض الواقع، وأن الاستثمارات الأجنبية في أفريقيا ستترجم إلى إنجازات حقيقية على مستوى السكان والأسر المعيشية. وبالإضافة إلى الاستثمار، ثمة مسألة تكتسي أهمية رئيسية للتنمية هي التشديد على انتهاج سياسات تشجع على التقيد بسيادة القانون، وهو ما يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للاستثمار.

٥٤- ثم إن فكرة تقاسم المسؤولية هي أيضاً عامل رئيسي في التنمية العالمية. ويدخل في ذلك الإقرار بأن تقاسم المسؤوليات أمر قائم عبر الحدود الوطنية، لا سيما في مجالي التجارة وتغير المناخ. ولا تخلو مسألة إقامة صلات بين برامج الإصلاح في مجال المناخ وفي المجال الاقتصادي من صعوبات. ومع ذلك، من الضروري استخلاص الدروس من حالات النجاح العديدة على الصعيد المحلي حيث أحرزت الاقتصاديات نمواً بالاعتماد على الزراعة المستدامة واستغلال الغابات وعلى استخدام تكنولوجيات قليلة الكربون لزيادة توفير الطاقة

للاستخدامات المنزلية والصناعية. ويمكن القول إن تيسير سبل الحصول على الكهرباء هو أحد الأهداف الإنمائية للألفية الناقصة على اعتبار أن ١,٦ مليون شخص في سائر بقاع العالم لا يحصلون على الكهرباء.

٥٥- إن مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المسؤولية والمشاركة وعدم التمييز والشفافية تشكل حجر الأساس لتحقيق تنمية دائمة محورها الإنسان. وقد ركزت المناقشات طوال الجلسة الختامية على ضرورة خلق مناصب العمل وضرورة تحقيق البلدان سيادتها الغذائية، وضرورة التصدي للسياسات التجارية غير العادلة التي تعطي الأولوية للمستهلكين وليس للمنتجين. وقد سلط الضوء على أهمية التفريق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة الغذائية. ولوحظ أن الأونكتاد أخذ بوضوح يبدى اهتماماً جديداً ومتزايداً بالإنتاج الغذائي والزراعي، وهو ما قد يتيح معالجة القضية الخطيرة المتمثلة في الأمن الغذائي والحق في الغذاء.

٥٦- وشدد المشاركون في الندوة على ضرورة إيجاد صلات أوثق بين البرنامج الإنمائي والنهج القائم على الحقوق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تعطي السياسات الأولوية للحق في العمل بدلاً من الاكتفاء بالتركيز على ضرورة احتواء التضخم. وتشكل عمليات المضاربة المكثفة على تدفقات رؤوس الأموال سبباً للوقوع في حالة الضعف ومن ثم ينبغي تنظيمها، في حين ينبغي تعزيز الطاقة الإنتاجية إذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية الاقتصاد الحقيقي. ويمكن تعزيز التمويل في سبيل تلبية الاحتياجات الهائلة للبلدان النامية، وبالتالي خلق فرص العمل والثروة وآفاق جديدة للتجارة. وتظل مسألة خلق فرص العمل تشكل تحدياً كبيراً في البلدان النامية حتى بعد تنفيذ سياسات التحرير التجاري التي يقصد بها المساهمة في العمالة مساهمة إيجابية.

٥٧- ولخصت الجلسة العامة الختامية مناقشات الندوة، لا سيما فيما يتعلق بعنصرين رئيسيين هما: الأزمات العالمية ومسالك التنمية الجديدة. ولوحظ أن الأزمة ما زالت أبعد ما تكون عن الانتهاء، وأنه رغم أن الانعكاسات البعيدة المدى للأزمة لا تزال غير معروفة، فإن الانعكاسات الفورية باتت ظاهرة. ومن بين هذه الانعكاسات، لاحظ المشاركون أن الأهداف الإنمائية للألفية سوف لن تتحقق، وأن المساعدة الإنمائية الرسمية تتناقص، وأن إقراض المصارف للقطاعات الإنتاجية قد قل، وأن الأزمة الغذائية ستستمر، وأن تقلب أسعار السلع الأساسية سيعود، وأن التحويلات المالية كانت أكثر مرونة، وأن الاتجاهات الحمائية في زيادة، وأنه لم يتوصل بعد لأي توافق في الرأي بشأن الاحترار العالمي. أما فيما يتعلق بالاستجابة لهذه الانعكاسات، فقد شدد المشاركون على أهمية إعطاء صوت لمجموعة الـ ١٩٢ في مجال احتواء الأزمات. وأعربوا عن الأسف لعدم تحقيق أي إصلاح للحكومة الاقتصادية العالمية حتى الآن، ولأن الأمم المتحدة، وهي أكبر هيئة تمثيلية قادرة على إجراء حوار بشأن الحكومة العالمية، قد هُشمت. وقد جرى التشديد على دور المجتمع المدني الفاعل، لا سيما المنظمات غير الحكومية، لدى بحث سبل إحداث تغيير في هذا النظام.

٥٨- ومن الرسائل القوية التي أطلقتها النوة أن نموذج التنمية التقليدي أثبت عدم ملاءمته لكفالة الاستقرار والنمو، وأن من الضروري إيجاد مسالك بديلة تقوم على إصلاح جذري. وجرى التأكيد على أهمية الأمم المتحدة، باعتبارها المحفل المتعدد الأطراف الأول، في حين أن منظمات المجتمع المدني يمكنها هي الأخرى الاضطلاع بدور كبير.

٥٩- ومن بين عناصر هذا المسلك الإنمائي الجديد، جرى الحديث عن إطار موات للاقتصاد الكلي، وسياسة زراعية تركز بالدرجة الأولى على مساعدة المنتجين لتأمين سبل عيشهم، والتشجيع على الأنشطة التحويلية القائمة على الأجور، وتعزيز الهياكل الأساسية على أساس استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص استخداماً فعالاً، والنمو المستدام القائم على التكنولوجيات النظيفة، والرعاية الاجتماعية للجميع، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وفضلاً عن ذلك، ولمواجهة التحديات المتصلة بالحوكمة الاقتصادية العالمية، أوصى المشاركون في الندوة بجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية وشمولاً، وبتغيير الهيكلة المالية الدولية، وتشجيع التعاون الضريبي الدولي. وشددوا أيضاً على الإدارة المنسقة لأسعار الصرف، وعلى إدراج تعزيز القدرات الإنتاجية ومسائل الحقوق ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى أهمية إيجاد هيكلة منسجمة لمواجهة التغيرات المناخية.